العدد (1829) السنة السابعة - الاربعاء (23) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الآلية الضامنة والناجحة لمعالجـة الفساد المالي فـي المقاولات الحكومية

صبيح حافظ

لم تنفك الأحاديث والأقوال في الشارع العراقي عن ظاهرة الفساد المالي وسرقة المال العام التي استشرت بشكل واسع في دوائر الدولة ومؤسساتها الحكومية ، حيث أصبحت تشكل نسبتها ٩٠٪ بالمائة أن لم تكن مائة في المائة فالتعيينات في الوظائف الحكومية تتم بطرق خاصة، وانجاز معاملات المواطنين لا تنجز الا بالرشوة ، ونجاح الطالب في المدرسة أو الكلية وإيفاد الموظفين والترشيح للزمالات ترافقها عمليات فساد إداري وإحالة الإعمال إلى المتعهدين وعمليات البيع والشراء كل ذلك يتم وفق سياقات غير قانونية.

أن أسباب الفساد المالي كما هو معروف هو نتيجة الفساد الإداري والسياسي وكانت نتائجها المدمرة هي ضياع وتبديد المليارات من الدولارات التي صرفت خلال سبعة سنوات دون أن نلمس أو نرى أي معالم أو شواخص للانجازات التي يتحدث فيها المسؤولون في جميع مرافق الحياة ولم نر أي تقدم في الصناعة المتدهورة أو المتوقفة والزراعة والخدمات الأخرى ولهذا نرى ان المواطنين يتساءلون أين ذهبت هذه الأموال؟ وان لسان حالهم يقول سرقت وهربت الى خارج العراق ، ومما تقدم يجب على المسؤولين الغيارى وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء نوري المالكي ورفاقه المخلصين في الحكومة العمل على إلغاء مبدأ المحاصصة البغيضة وبعكسه سوف تتأصل هذه المشكلة وتصبح قاعدة عامة يصعب حلها مستقبلاً ويعود العراق الغني ذو الثروات العديدة الى عهود الظلام والجوع والفقر المدقع في زمان ما قبل تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١.

وبهدف معالجة مشكلة الفساد المالي في المشاريع الإنشائية للأبنية العامة التي تنوي الحكومة تنفيذها كالمستشفيات أو العمارات متعددة الطوابق للإسكان أو لغيرها من الخدمات أدرج فيما يأتي الصيغة المثلى التي يجب إتباعها في عملية التنفيذ وكالاتي:-

أولاً: تقوم الدائرة أو الوزارة صاحبة المشروع بداية اختيار مكتب هندسي معماري استشاري ويكون ذلك ، أما بطريقة مباشرة أو أجراء مسابقة معمارية بين المكاتب الهندسية بهدف التعاقد مع المكتب الفائز وتتم هذه المسابقة بموجب لجنة متخصصة ترشح أعضاءها نقابة المهندسين وبإشراف وزارة التخطيط.

ثانياً: يقوم المكتب المتعاقد معه بوضع التصاميم المعمارية والإنشائية وبموجب الخرائط التفصيلية وكل ما يتطلب من أعمال تكميلية كأعمال التأسيسات الصحية والكهربائية والميكانيكية والمصاعد وغيرها مع وضع جداول الكميات والكلفة التخمينية وغيرها من المتطلبات وتقدم هذه بمدة محددة يلتزم المكتب الهندسي بإكمالها ضمن تلك الفترة.

ثالثاً: تعلن المناقصة بموجب شروط معروفة ووفق المواصفات للمواد المستعملة والمعدة من قبل المكتب الهندسي ضمن الخرائط التفصيلية مع ما يسمى بـ(التندر) وتقدم هذه إلى المقاولين المشتركين في المناقصة وضمن تاريخ محدد (لا يجوز إشراك أي مقاول بعد ذلك التاريخ).

رابعاً: تشكيل لجنة فتح العطاءات من سبعة أعضاء متخصصين بضمنهم ممثل المكتب الهندسي وممثل عن وزارة التخطيط لاختيار المقاول الكفوء ذي السمعة الجيدة وله أعمال مماثلة سبق ان قام بانجازها وفق استمارة أعدت ضمن أوراق المناقصة ولكي لا أتخطى الحديث عن هذه النقطة يجب على الوزارة صاحبة المشروع أن لا تأخذ بنظر الاعتبار أوطأ الأسعار ، علماً أن إشراك ممثل عن المكتب الهندسي الاستشاري هو أمر وجوبي كونه يتحمل مسؤولية مهنية وقانونية لها الأثر السلبي والايجابي في انجاز المشروع.

خامساً: تتم بعد أحالة العمل على المقاول مطالبته بتقديم كفالة مصرفية أو خطاب ضمان يساوي مبلغ التأمينات حسب شروط المقاولة بهدف تسليم موقع العمل(الأرض) إلى المقاول مع تثبيت تاريخ المباشرة بهدف ضبط انجاز المشروع ضمن المدة المحددة من قبل المقاول.

سادساً: يلزم المقاول إنشاء غرفة او كرفان كدائرة الى المهندس المقيم وموظفيه لمراقبة المقاول خلال تنفيذ الإعمال بإشرافه مع اطلاعه على المواد وفق المواصفات المحددة مع اخذ نماذج من هذه المواد وإيداعها في دائرة المهندس المقيم واطلاع المكتب الهندسي عليها.

سابعاً: تكون دفعات السلف إلى المقاول حسب مراحل انجاز الأعمال وبموافقة المكتب الهندسي.

ثامناً: توضع فقرة الغرامات التأخيرية في أوراق المقاولة ويحدد مبلغها (دينار/ يوم) وإذا ما حدث ذلك خلال فترة التنفيذ فتستقطع هذه الغرامات من السلفة المستحقة الى المقاول في كل مرحلة ولا يجوز تأجيلها مطلقاً.

تاسعاً: عند الانتهاء من الإعمال وتقديم الذرعة النهائية للمقاول تشكل لجنة أخرى ويكون أعضاؤها من غير أعضاء لجنة فتح العطاءات وان أمر صرف مبلغ الذرعة النهائية وتحرير التأمينات مرهون على موافقة المهندس الاستشاري والمهندس المقيم.

عاشراً: فإذا ماتم اعتماد هذه الآلية والإجراءات وفق ما جاء أعلاه فان من الصعب حدوث فساد مالي من قبل أي من في يده القرار ، لاسيما انه ليس كما هو معقول أن جميع أعضاء تلك اللجان هم فاقدو الوطنية والحرص على أموال الشعب.

تـركـيـا.. لاعـبـاً رئـيـسـيـاً فـي المـنـطـقـة

حسين عبد الرازق

أصبحت تركيا لدى الشارع المصري والعربي دولة صديقة تحظى بتقدير وإعجاب الناس العاديين والأحزاب والقوى السياسية الوطنية، واحتل رئيس وزرائها (رجب طيب أردوغان) مكانة عالية في نفوس الجماهير العربية، وشبهه البعض - تجاوزا - بجمال عبدالناصر ومكانته ودوره القيادي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وبلغ هذا التقدير والترحيب بالدور التركي في المنطقة ذروته عقب عملية القرصنة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في المياه الدولية ضد سفن (قافلة الحرية) التي تحركت لكسر الحصار على غزة، وقتل الإسرائيليين تسعة من النشطاء والمتضامنين الأتراك مع الشعب الفلسطيني في غزة كانوا على ظهر السفينة (مرمرة).

كان رد الفعل التركي على العدوان الوحشي الإسرائيلي قويا ومؤثرا، بدأ باستدعاء السفير التركي في تل أبيب وإلغاء الحكومة التركية (حكومة حزب العدالة والتنمية) ثلاث مناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل كانت مقررة من قبل، وإلغاء صفقة عسكرية خاصة بشراء طائرات استطلاع إسرائيلية بقيمة ١٨٠ مليون دولار، وتعليق المحادثات الخاصة بمدخط أنابيب الغاز الطبيعي إلى إسرائيل والمعروف بمشروع (النهر الأزرق) الروسي التركي، ووصف أردوغان عملية القرصنة والقتل الإسرائيلية على (أسطول الحرية) بالجريمة وبأنها (عمل دنيء وغير مقبول) وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأعلن (عبدالله جول) رئيس الجمهورية أن العلاقات التركية - الإسرائيلية (لن تعود أبدا إلى ما كانت عليه).

وامتد رد الفعل التركي إلي الولايات المتحدة حليف إسرائيل وحليف تركيا، فقال أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي أثناء زيارته لواشنطن وقبل لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، إن تركيا أصيبت بخيبة أمل إزاء رد إدارة أوباما على الهجوم الإسرائيلي، و(نتوقع تضامنا كاملا معنا، ويجب ألا يكون هناك اختيار بين تركيا وإسرائيل، يجب أن يكون الاختيار بين الخطأ والصواب)، وكانت كلينتون قد أعلنت دعم بلادها إدانة الأمم المتحدة (للأعمال التي أدت إلى مأساة الهجوم الإسرائيلي علي الأسطول الإنساني) وقالت إن واشنطن تطالب إسرائيل بإلحاح بأن تسمح للأشخاص المعنيين بالاتصال بقنصلياتهم وللدول المعنية بأن تستعيد فورا قتلاها وجرحاها، كما أكدت أهمية (إجراء تحقيق سريع وحيادي وذي مصداقية وشفاف) في الهجوم!. ويثير الانتباه في الموقف التركي القوي أن الحكومة التركية (لم تلعب أي دور ملموس في تنظيم قافلة الحرية سواء التخطيط لمسيرتها أو الإشراف عليها، كانت الحملة - مثل سابقاتها - عملا قامت به مؤسسات عمل مدني وخيري في أوروبا وتركيا، وبانطلاق القافلة اقتصر دور الحكومة التركية على دعوة الحكومة الإسرائيلية للسماح لسفن القافلة بالوصول إلى قطاع غزة، لكن الهجوم الإسرائيلي المسلح علي السفينة التركية مرمرة.. هو الذي ولد رد الفعل التركي.. وبانطلاق حركة الاحتجاج الشعبي واسعة النطاق ضد إسرائيل في عدد من المدن التركية، أدركت حكومة العدالة والتنمية أن عليها أن ترتفع إلى مستوى الحدث، وأن الموقف يمكن أن يتحول من أزمة دبلوماسية كبيرة إلى فرصة سياسية أكبر) كما كتب مركز الجزيرة للدراسات، وتميز التحرك التركي باستهدافه عدة مجالات، فحرض على مخاطبة الرأي العام المحلي لتوضيح رؤية الحكومة وجهودها، والتحرك على المستوى الدولي في مجلس الأمن للحصول على موقف دولي ضد التصرف الإسرائيلي، والتحرك في اتجاه الإدارة الأمريكية، إضافة للضغط المباشر على إسرائيل ووضع شروط واضحة لإعادة تطبيع العلاقات بين البلدين تركز على رفع الحصار عن قطاع غزة، وتعويض الضحايا، وفتح تحقيق دولي شفاف في الحادث. ونخطئ إذا تصورنا أن توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل بدأ مع العدوان على (أسطول الحرية)، فرغم أن تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩ وتشكل مع إيران وإسرائيل (تحالف المحيط) فقد كانت القضية الفلسطينية سببا دائما للتوتر بين الجانبين، ففي عام ١٩٦٧ احتجت تركيا بقوة على الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (كامل فلسطيني).

وفي عام ١٩٨٠ أنزلت أنقرة علم الممثلية الدبلوماسية الإسرائيلية لديها ردا على قرار ضم القدس الشرقية واعتبار (القدس الموحدة) عاصمة أبدية لإسرائيل، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وصف الرئيس التركي السابق (أحمد نجدت سيزر) الأعمال الإسرائيلية بأنها (عنف واستفزاز) وفي عام ٢٠٠٢ وصف رئيس وزراء تركيا السابق بولنت أجاويد حملة الجيش الإسرائيلي على مخيم جنين المسماة حملة السور الواقي بأنها (إبادة للشعب الفلسطيني)، وفي يناير ٢٠٠٩ خلال مؤتمر (دافوس) عبر أردوغان عن غضبه بقوة ورفضه لما قاله الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز تبريرا للعدوان على غزة في حملة (الرصاص المصهور) أواخر عام ٢٠٠٨، وانسحب من علي المنصة في مشهد لا ينسى، وتكررت المواقف المتوترة من احتجاج إسرائيل على إذاعة مسلسلات تركية تصور الاعتداء الوحشي للجنود الإسرائيليين على الفلسطينيين، وواقعة الكرسي المنخفض خلال استقبال سفير تركيا في تل أبيب بوزارة الخارجية (يناير ٢٠١٠).. إلخ.

وفي الفترة الأخيرة تجمع عديد من الأسباب لدى الطرفين لتزيد من حالة التوتر في العلاقات، فتركيا فوجئت بالعدوان الإسرائيلي علي غزة في وقت كانت تقوم فيه بوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، وعلى الضفة الأخرى اعتبرت إسرائيل سعي تركيا للبحث عن حل سلمي للملف النووي الإيراني وصولا للصفقة التي عقدتها هي والبرازيل مع إيران لتبادل اليورانيوم المخصب في تركيا موقفا مضادا لإسرائيل التي تحرض بقوة ضد إيران وتحث على عمل عسكري ضدها، كذلك فتعزيز علاقات تركيا وسوريا في مختلف المجالات اعتبر موقفا معاديا لإسرائيل ووصل إلى حد اتهام تركيا بالانضمام لمحور (إيران - سوريا - حزب الله - حماس) المعادي لإسرائيل، إضافة إلى أن إسرائيل ترى أن تركيا أصبحت تنافسها بقوة على مكانتها في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي كانت تقوم على اعتبار إسرائيل الدولة الإقليمية الكبري في المنطقة، فقد تراجع الدور الإسرائيلي بعد أن (خسرت إسرائيل قبل ثلاثة عقود إيران، وبخسارة تركيا باتت وحيدة في محيط معاد ومضطرب وخطر على وجودها، ومشكلة إسرائيل مع تركيا تختلف عن إيران، فتركيا جزء من العالم الغربي وعضو في حلف الأطلنطي ولديها علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطمح لعضوية الاتحاد الأوروبي).

وتقول صحيفة هآرتس حول الدور الإقليمي لتركيا، إن ما يجري (يعكس ظاهرة صعود قوى عظمى جديدة.. تسعى إلي أن تحقق في الساحة العالمية قوتها السياسية والاقتصادية المتعاظمة.. الواقع العالمي يدل على أن ألمانيا، اليابان، الهند، تركيا، البرازيل.. وربما أيضا استراليا وكوريا الجنوبية وغيرها (تقضم) مما اعتبرت من قبل القوى العظمى، العالم يتغير.. وعلى إسرائيل أن تفهم أنه في ميزان القوى العالمي عليها أن تراعي القوى العظمى الوسطى).

والواقع أن الدور الإقليمي لتركيا يأتي ليسد فراغا هائلا في المنطقة ناتجا عن غياب الدور العربي تماما والانقسام بين ما يسمى (دول الاعتدال) ودول الممانعة وعجز كلتيهما عن التأثير في المنطقة والعالم وتراجعهم أمام إسرائيل، التي بالرغم من مشاكلها تفرض نفسها كدولة كبرى إقليمية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، كذلك غاب دور مصر الإقليمي عقب كامب ديفيد واتفاقية الصلح بين السادات وبيجن ١٩٧٩، وبدت مصر في الآونة الأخيرة مشاركة في الحصار الإسرائيلي لغزة.

وفي ظل هذا الواقع فالدور التركي الإقليمي مطلوب ومقدر ولا يمكن الاستغناء عنه.

عنف التصورات والأفعال

فريدة النقاش

اختارت الدكتورة (مشيرة خطاب) يوم ١٤ يونية من كل عام يوما لمناهضة ختان الإناث في ذكرى (بدور) فتاة (المنيا) التي لقيت حتفها بعد أن أجرت لها طبيبة عملية ختان قبل سنوات.

والختان هو شكل واحد من أشكال العنف ضد النساء الذي هو جسدي ونفسي، اقتصادي وسياسي، وعلينا إزاء العنف السياسي ألا ننسى أبدا أن زميلة صحفية هي (نوال محمد علي) قد تعرضت - لأنها امرأة - لعنف الشرطة أمام نقابة الصحفيين وذلك حين جردتها من ملابسها في مظاهرة باعتبار أن عري جسد المرأة هو أكبر فضيحة ممكن أن يلحق بها، كانت (نوال) ذاهبة إلي نقابة الصحفيين واخترقت المظاهرة الاحتجاجية التي لم تشارك هي فيها فجرى ما جرى.

وبعد هذه الواقعة قام زوج (نوال) بتطليقها وواجهت أياما صعبة وعملت في جريدة (البديل)، ثم كان أن أغلقت (البديل) أبوابها، وبعد شهور ماتت (نوال).

ورغم أنني لا أعرف حتى الآن كيف ماتت لكنني أكاد أجزم أن لموتها علاقة بما حدث لها أمام نقابة الصحفيين وتداعيات هذا الحدث الذي جمع بين العنف السياسي والعنف الأسري.

وتجري ممارسة العنف ضد النساء داخل الأسرة علي يد الأب أو الأخ أو حتي الأم والأقارب وأحيانا على يد الأبناء ومن يتابع صفحات الحوادث سوف يتجلى له ذلك بأوضح صورة.

وتكمن مشكلة العنف النفسي والمعنوي وأحيانا الجسدي فيما أسميه (ثقافة الكتمان)، حيث تتجنب المرأة الشكوى أو الحديث عن العنف الذي يقع عليها غالبا خوفا على أسرتها من الفضيحة، فلا تعرف إلا القليل عن وقائع الزواج المبكر والضرب والتحرش الجنسي والاغتصاب وبخاصة الاغتصاب في إطار الزواج والذي يعتبره بعض الأزواج حقا شرعيا، وصولا إلى الحرمان من الميراث، أما الفقر كعنف في حد ذاته فهو ظاهر للعيان ولا يقع العنف المعنوي على الفقيرات وحدهن وإنما يطول نساء كل الطبقات، ففي بداية القرن العشرين تعرضت الكاتبة (مي زيادة) إلى واقعة عنف مخيفة حين اتهمها بعض أفراد أسرتها بالجنون، وأودعوها - غصبا - في مستشفى العصفورية للأمراض النفسية في (لبنان) طمعا في ميراثها، ومن المستشفى كتبت (مي) رسائل موجعة تفيض بالألم وبآيات اكتمال العقل على أحسن ما يكون.

وترتبط أبرز أشكال العنف ضد المرأة سواء في الواقع أو كما صورها الأدب بمفهوم الشرف وتجنب العار منذ كتب طه حسين دعاء الكروان حين قتل الخال ابنة أخته غسلا للعار، وفي البوسطجي ليحيى حقي قتل الأب ابنته بعد أن اكتشف حملها، وفي (الحرام) ليوسف إدريس ماتت البطلة بعد حمل غير مرغوب فيه تم بالاغتصاب، وظلت تنوء بحملها وهي تعمل طيلة اليوم في الترحيلة إلي أن وضعت طفلتها وخنقتها حتى لا تكتشف الترحيلة عارها رغم أنها ضحية.

وفي عالم (نجيب محفوظ) تبرز لنا (نفيسة) في (بداية ونهاية) رمزا للعنف المركب ضد المرأة من الفقر للحرمان من التعليم، ومن الدمامة إلى العلاقة الجنسية مع رجل وعدها بالزواج إلى أن تسقط تماما في شباك الدعارة وصولا لقتل نفسها افتداء للعائلة.

وفي رواية (الجوع) لمحمد البساطي تتعرض المرأة لعنف الفقر القاسي وينطبق عليها قول (صلاح عبدالصبور) أمي لم تمت جوعا لكنها عاشت جائعة.

وفي (تغريدة البجعة) لمكاوي سعيد تتعرض (وردة) للعنف الوحشي من الصبيان والبنات زملاء رحلتها في قاع المدينة حيث يمارس المهمشون الضائعون فيما بينهم عنفا أشد قسوة من عنف المجتمع ضدهم، وتلقي الخادمة السودانية بنفسها من الدور الرابع عشر خوفا من عقاب مخدومتها الأمريكية.

وهناك المئات من القصص والروايات والأشعار والمسرحيات التي تصور هذه الظاهرة التي تتأسس - غالبا - على مجموعة من التصورات ومنظومة من المفاهيم نبتت مع السحر والديانات والفلسفات حول جسد المرأة مدنسا كان أو طاهرا أو سلعة في سوق البغاء وترويج البضائع، وينتج ذلك كله مجموعة من القيم المعادية للنساء والتي مايزال المجتمع في أمس الحاجة لتفكيكها وتحليلها والوصول إلى جذورها في بنية المجتمع الطبقي الأبوي تمهيدا للتخلص منها والإعلاء من شأن المساواة والكرامة الإنسانية.

بدءا بوقف كل أشكال العنف ضد النساء معنويا كان أو جسديا.. سياسيا أو اقتصاديا، فوقف هذا العنف يحرر المجتمع كله لا النساء وحدهن.